إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّى إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ : فإما أن يكون من باب « أعْطَى » ، أو من باب « ظَنَّ[1] » .

فإن كان من باب « أعْطَى » — وهو المراد بهذا البيت — فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما وكذلك الثانى ، بالاتفاق ؛ فتقول : « كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَماً » ، وإن شِئْتَ أقمتَ الثانى ؛ فتقول: «أُعْطِيَ عمراً درهم، وكُسِيَ زيداً جبةٌ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثانى ، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ ، [وذلك نحو : « أعْطَيْتُ زيداً عمراً » فتتعين إقامةُ الأولِ] فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً » ولا يجوز إقامة الثانى حينئذٍ ؛ لئلا يحصل لَبْسٌ ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

ونَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثانى من هـذا الباب يجوز إقَامَتُهُ عنـد أمْن

---

(١) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو ظننت زيداً قائماً ، وعلمت أخاك مسافراً ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها ، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله « باب ظن » ، وهو أيضاً مراد الناظم بقوله « فى باب ظن وأرى » لأن « أرى » تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت .

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ، وهذا على نوعين لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض ، كما فى قولك : اخترت الرجال محمداً ، وكما فى قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) الأصل اخترت من الرجال محمداً ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين ، وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم ديناراً ، وكسوت محمداً جبة .

وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور .

اللَّبْس ؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهـــة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً ، والثانى نكرةً تعين إقامةُ الأولِ ؛ فتقول : « أُعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَماً » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْطِى دِرْهَمٌ زَيْداً » .

* * *

فِى بَابِ « ظَنَّ ، وَأَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْـــدُ ظَهَرْ(١)

يعنى أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خَبَرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرَى وأخواتها — فالأشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْدٌ قَائِماً » ولا يجوز : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ » وتقول : « أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » ولا إقامة الثالث ؛ فتقـول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ

---

(١) « فى باب » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن » قصد لفظه : مضاف إليه ، و« أرى » معطوف على ظن ، « المنع » مبتدأ ، وجملة « اشتهر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، « ولا » نافية ، « أرى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، « منعاً » مفعول به لأرى ، « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، « القصد » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها ، « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُسْرَجٌ » ونقل ابن أبى الربيع الاتفاقَ على منع اقامة الثالث ، ونقل الاتفاقَ ـ أيضاً ـ ابنُ المصنف .

رأى المصنف

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعيَّنَ إقامةُ الأول ، لا فى باب « ظَنَّ » ولا باب « أَعْلَمَ » لكن يشترط ألاَّ يحصل لَبْسٌ ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » .

وأما إقامة الثالث من باب « أَعْلَمَ » فنقل ابن أبى الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه ، وليس كما زَعَمَا ، فقد نقل غيرُهما الخلافَ فى ذلك(١) ؛ فتقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ » .

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامـــةُ الأولِ فى باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظُنَّ زيداً عمـرو » على أن « عمـرو » هو المفعول الثانى ، ولا « أعـلم زيداً خَالِدٌ منطلقاً » .

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا(٢)

---

(١) حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى مفعولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة فى ثانى مفعولى علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بقوله علق « النصب » مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » فى أول البيت « محققا » حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحداً[1] ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهما ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير فى داره » .

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التى كان الفعل ناصبا لها وهو مبنى للمعلوم .